

الإبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساتها

على الأمن القومي الإيراني

أ.م.د الدكتور فهد مزبان خزار الخزار

مدخل تحليلي:

تعد قضية تحديد المفاهيم وما تتطوي عليه من مضامين وانعكاسات من أهم قضايا التحليل العلمي، إذ أن المفاهيم التي تستخدم وتردد دون تمحيص تتحول، بمرور الوقت، إلى حقائق غير قابلة للنقاش أو التساؤل، مما يؤدي إلى تجاهل ما قد تتضمنه هذه المفاهيم من دلالات وانحيازات ومخاطر معينة. ومن أبرز هذه المفاهيم وأكثرها شيوعاً في الاستخدام على الصعيد السياسي والثقافي في المنطقة التي بات يطلق عليها اصطلاحاً بالشرق الأوسط*، هو مفهوم (الشرق الأوسط الكبير)، الذي زاد الحديث عنه مؤخراً لاسيما بعد أحداث ١١ أيلول /سبتمبر ٢٠٠١، فقد تم الربط بينه وبين مسألة الحرب على الإرهاب التي أخذت تغطي على السياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكي، ومن ثم انعكس ذلك على منطقة الشرق الأوسط باعتبارها مركز ثقل النظام الدولي، ومع الربط الذي حدث بين التوجهات الإسلامية والإرهاب، رأى صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة انه بجانب انتهاء استراتيجية المواجهة العسكرية مع الإرهاب يجب الشروع في إجراء عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمجتمعات الشرق الأوسط بوصفها منبع الإرهاب الدولي.

ففي آذار /مارس ٢٠٠٢ أعلن الرئيس الأمريكي تقرير تحديات الألفية بوصف مبادرة جديدة للمساعدة في التنمية العالمية، سيتمح بمقتضاها خمسة بلايين دولار سنوياً للدول التي تحكم بعدالة وتستثمر من أجل شعوبها وتشجع الإصلاح الاقتصادي. (١) وعلى الرغم من إصرار المسؤولين على أن هذه الفكرة تم التأسيس لها قبل أحداث ١١ أيلول / سبتمبر، إلا أن تقرير

تحديات الألفية تم إعادة بث الحيوية له وأعيد صياغته في أعقاب هذه الهجمات كجزء من الارتباط الجديد الذي وضعته الإدارة الأمريكية لتقديم المساعدة من أجل التنمية والجهود الأمريكية لمحاربة الإرهاب. وقد أكد هذا التوجه الرئيس بوش بقوله: (بينما نحن نشن هذه الأيام حربا للحفاظ على امن العالم من الإرهاب، يجب علينا أن نعمل أيضا لجعل العالم مكانا أفضل لكل مواطنيه).^(٢)

وفي كانون الأول ٢٠٠٣ عبر كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق عن هذا المعنى خلال كلمته التي ألقاها في مؤسسة هيريتاج ، حيث قال: (أن أهم دوافع استخدام العمل العسكري ضد العراق بجوار مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتثبيت نظام نموذجي بالعراق، هو أحداث عملية التنمية وإشاعة الديمقراطية بالمنطقة).^(٣) وبعدها، وتحديدا في ٨ حزيران ٢٠٠٤، تم الإعلان عن (مبادرة الشرق الأوسط الكبير)، التي كشفت الإدارة الأمريكية النقاب عنها في مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى المنعقدة في ولاية (سي ايلاند) بالولايات المتحدة الأمريكية، تحت مزايم اقتلاع جذور الإرهاب والتطرف والجريمة الدولية، ولإيجاد المجتمعات الديمقراطية المزدهرة اقتصاديا والمنفتحة والمتسامحة ثقافيا حتى لا تكون بيئة منتجة للإرهاب، وبالتالي تهدد المصالح الوطنية للدول الصناعية الثمان.^(٤)

وبالعودة إلى موضوع البحث الرئيس، نلاحظ أن مشروع الشرق الأوسط الكبير بإبعاده المختلفة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد حظي بأهمية كبيرة في إيران من حيث البحث والدراسة، نظرا للتأثير الكبير الذي يمكن أن يفرزه هذا المشروع على الأمن القومي الإيراني، لاسيما وان صناعات القرار في إيران كانوا ولا زالوا ينظرون بشيء من الريبة و التوجس إلى هذا المشروع. ولعل تصريح وزير الخارجية الإيراني الأسبق (كمال خرازي) خير دليل على صحة ذلك الطرح، آذ أكد على: (أن هدف الولايات المتحدة من طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير هو التمهيد لسيطرة الكيان الصهيوني على مقدرات المنطقة، وان هناك الكثير من الشبهات والظنون حول نوايا المسؤولين الأمريكيين الذين يطرحون هكذا مشروع ، ويتحدثون عن ضرورة إجراء إصلاحات وفرض الديمقراطية في المنطقة).^(٥)

يستند البحث إلى فرضية قوامها: (أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ينطوي على ماهية أمنية، لكونه جزء من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وان لهذا المشروع أثارا وانعكاسات على إيران وأمنها القومي قد تتراوح بين السلبية والايجابية، سلبية في حالة أحكام الولايات المتحدة كافة التحديات الداخلية والخارجية على إيران دون محاولة بحث الأخيرة عن حل يعالج ثغراتها الأمنية، وايجابية في حال إذا ما استفادت إيران من كافة الفرص الموجودة لصالح تحقيق أعلى المستويات لأمنها القومي). ولغرض التحقق من فرضية البحث، قسمت هيكلته إلى ثلاثة مباحث، كرس المبحث الأول لنتبع تطورات ودلالات مفهوم الشرق الأوسط، أما المبحث الثاني فقد خصص لاستعراض الأسس والمبادئ التي يستند عليها المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، في حين تناول المبحث الثالث بالتحليل انعكاسات المشروع على الأمن القومي الإيراني.

مع التنويه بان الباحث لا يزعم فيما عرض أو تناول بالتحليل الجوانب ذات الصلة بالمسألة انه استوفاهما جميعا، أو انه أصاب بالكامل فيما عالجه منها، فثمة نقص هنا وثغرة هناك، وليس غريبا أن يرجح القاريء المختص رأيه فيسد النقص ويردم الفجوة، وحسبه انه اجتهد وانه كان جادا مخلصا فيما حاول فان اخطأ فله حسنة وان أصاب فله حسنات والله من وراء القصد .

المبحث الأول

تطورات ودلالات مفهوم الشرق الأوسط

ارتبط ظهور وانتشار مفهوم (الشرق الأوسط) من الناحية التاريخية بالفكر الاستراتيجي البريطاني، فخلال الفترة (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٠٢ - نيسان / ابريل ١٩٠٣) كتب (فالنتاين شيرويل) مراسل الشؤون الخارجية لصحيفة التايمز سلسلة مقالات بعنوان (المسألة الشرق أوسطية)، تم جمعها في كتاب صدر عام ١٩٠٣ بعنوان (الدفاع عن الهند). وفي عام ١٩٠٩ صدر في لندن كتاب (هاملتون) بعنوان (مشاكل الشرق الأوسط). كذلك أشار حاكم الهند اللورد (كيرزون) في عام ١٩١١ إلى المفهوم نفسه في حديثه عن الشرق الأوسط كمدخل للهند. (٦)

ويذكر في هذا الصدد ، أن الفكر الغربي حتى الحرب العالمية الأولى عرف ثلاثة مفاهيم جيوسياسية واستراتيجية دلت على طبيعة مخططات القوى الاستعمارية الأوربية إزاء الأقاليم الواقعة شرقها، عكست استراتيجيات تقاسم مناطق النفوذ بينها وخصوصا مع اكتشاف النفط الخام في كل من إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية. وهكذا تداخل في تطور مفهوم الشرق الأوسط الجغرافيا والتاريخ والايديولوجيا، وحمل المفهوم في طياته تصورا لعلاقة العالم الإسلامي بالعالم الغربي. وأولى هذه المفاهيم هو الشرق الأدنى (Near East)، الذي ظهر في عصر الاكتشافات الأوربية الكبرى التي بدأت في القرن الخامس عشر بالمحاولة البرتغالية للوصول إلى طريق جديد للشرق. وفي هذا السياق سميت الهند والصين الشرق الأقصى (Far East)، وأطلق اسم الشرق الأدنى على البلاد الواقعة في شرق البحر المتوسط بين أوربا وهذه المنطقة. (٧)

وخلال الحرب العالمية الثانية بدأت دلالة مفهوم (الشرق الأوسط) تتغير مع استخدامه للتعبير عن جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها (الشرق الأدنى)، وقد تأكد هذا المفهوم مع قيام بريطانيا عام ١٩٤٠ بإنشاء (مركز تموين الشرق الأوسط)، وكان يشرف على منطقة غير محددة تتسع وتضيق تبعا لتطورات الحرب. فأيران أضيفت إليه عام ١٩٤٢، وارتيريا استبعدت منه

في أيلول/سبتمبر ١٩٤١، وأعيدت إليه بعد خمسة شهور. وبلغت النظر أن هذا المركز الذي انضمت إليه الولايات المتحدة عام ١٩٤٢، وضم في عضويته (١٨) دولة منها (٦) عربية، وامتد نطاقه من إيران شرقا حتى مالطا غربا، ومن العراق وسوريا شمالا حتى الحبشة والصومال وارتيريا جنوبا، نجح في تحقيق أغراضه المتمثلة في ضمان وتنظيم وصول إمدادات السلع الأساسية إلى المنطقة وتوفير المواد اللازمة لقوات الحلفاء أثناء الحرب الباردة وزيادة الإنتاج والمبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وتقليل حاجتها إلى الاستيراد.^(٨)

وفي عام ١٩٥١ وجه احد النواب في مجلس العموم البريطاني سؤالا للحكومة البريطانية عن البلاد التي تدخل ضمن اصطلاح (الشرق الأدنى)، فأجابه وكيل وزارة الخارجية آنذاك، قائلا: (أن تعبير الشرق الأدنى الذي لازم السلطة العثمانية يعتبر الآن في بريطانيا العظمى مما فات أوانه في اللسان الرسمي، ويستعاض عنه الآن بتعبير الشرق الأوسط، ومجموعة البلاد التي يشار إليها بهذا التعبير، تشمل: مصر، العراق، سوريا، لبنان، إسرائيل، السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، سلطنة عمان، واليمن).^(٩)

وإذا كانت الولايات المتحدة قد ركزت على مفهوم الشرق الأوسط بمعناه الأخير، مع إضافة إيران وتركيا، وذلك في وسائل الإعلام وفي المؤسسات الدولية ووزارة الخارجية في كل ما يتعلق بالصراع العربي - (الإسرائيلي)، ونجحت في إشاعة هذا المفهوم كبديل عن الوطن العربي أو العالم العربي...، فإنها ومنذ الثمانينيات اتخذت منحى جديد، فقد قدم (بيتر دويجنان) بالمشاركة مع (ال اتش غان) دراسة عن الشرق الأوسط لصانع القرار الأمريكي، أشار فيها: إلى أن لفظة (الشرق الأوسط) لفظة اعتباطية، فهي تشمل بالمعنى الضيق مصر والجزيرة العربية وتركيا وإيران، إما بالمعنى الواسع فهي تشمل كافة المناطق الممتدة من شاطئ المحيط الأطلسي، وعبر شمال أفريقيا وصولا إلى حدود إيران الشرقية.^(١٠)

ولكن اخطر ما في هذا المفهوم الذي تجذر فيما بعد وتوسع بجهود العديد من المختصين ودوائر صنع القرار السياسي الأمريكي، تمثل في نقطتين أساسيتين: اولهما، تقليل شان المفهوم الضيق للشرق الأوسط، تمهيدا لإلغائه. وثانيهما، الاعتراف بوجود مؤشرات مشتركة بين دول الشرق الأوسط، يقع الإسلام في مقدمتها بوضوح، فالإسلام هو الذي استحوذ على عالمها،

والمنطقة تدين بالإسلام باستثناء بعض الفئات. هذا العامل سوف يتم استخدامه سلبيًا في منظور صراع الحضارات ونهاية التاريخ من الزاوية الإيديولوجية الأمريكية، وفي استهدافه وضربه، وربطه بالإرهاب في المنظور الاستراتيجي العسكري/السياسي.

وإذا كانت وثائق وزارة الدفاع الأمريكية (أيار / مايو ١٩٩٥) ، والكونجرس الأمريكي (آذار / مارس من العام نفسه) قد تضمنتا استراتيجية الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط، والتي اختزلت في: ضمان تدفق النفط الخام وبأسعار مناسبة ، وضمان حرية الملاحة، والالتزام بأمن (إسرائيل) وتفوقها النوعي، وزيادة القدرات الدفاعية ، لا الهجومية ، للدول الصديقة. (١١) فان هجمات ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ أحدثت انقلاباً في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث طورت إدارة بوش استراتيجية جديدة تجاه المنطقة. وبدأ تطبيقها بالفعل منذ ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، بهدف التعامل مع الواقع الجديد الذي خلقتة الهجمات، والتي عكست تبلور طائفة جديدة من التهديدات أمام الأمن القومي الأمريكي. وهناك على وجه التحديد ثلاثة عناصر رئيسة حاکمة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تتمثل في: (١٢)

١- الحرب ضد الإرهاب، وتقوم الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب على التركيز على استهداف الجماعات الإرهابية في مواطنها الأصلية، قبل أن تسعى هذه الجماعات إلى استهداف الولايات المتحدة.

٢- مكافحة انتشار الأسلحة النووية.

٣- التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط. وتقوم الاستراتيجية الأمريكية في مجال التحول الديمقراطي على العمل من خلال إطارين رئيسيين هما:

أ- مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط، والتي أعلن الرئيس جورج بوش عنها في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وهي تعد الإطار الأول الرئيسي للإدارة الأمريكية للعمل الدبلوماسي في مجال تشجيع التحول الديمقراطي، وتم هيكلة المبادرة إلى أربعة هياكل، هي: الهيكل الاقتصادي ، الهيكل السياسي، الهيكل التعليمي، الهيكل النسائي. وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذه

المبادرة ميزانية قيمتها (٢٩٣) مليون دولار أمريكي لمدة (٤) سنوات من تاريخ إعلان المبادرة.

ب - مبادرة الشرق الأوسط الموسع أو الكبير، والتي بلورتها الإدارة الأمريكية، ثم جرى الاتفاق على مضمونها في اجتماع قمة الدول الثماني الصناعية في سي ايلاند بالولايات المتحدة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. وتقوم فكرة هذه المبادرة على مساندة دول الشرق الأوسط في التقدم نحو الديمقراطية وبناء اقتصاديات السوق التي تنتج أكبر فرص عمل للمنطقة من خلال تمكين القطاع الخاص على أخذ الريادة في المجال الاقتصادي، وتنفيذ إصلاحات في المجال الاجتماعي، خاصة التعليم وحقوق المرأة. وعموماً، فإن الدراسات الاستراتيجية الأمريكية قد اعتمدت بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ المفهوم الأوسع للتعبير عن الشرق الأوسط، والذي أطلق عليه اصطلاحاً (الشرق الأوسط الكبير) ،ويضم هذا المفهوم الجديد فضلاً عن الدول العربية، كلا من إيران وتركيا و (إسرائيل) وباكستان وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الغنية بالنفط الخام والسوق الضخمة المرتقبة للسلع الأمريكية. (١٣)

نستنتج مما تقدم، بان اختلاف دلالات ومفهوم الشرق الأوسط في مابين العصرين البريطاني والأمريكي لا يعود بالأساس لتقسيمات الجغرافيا والتاريخ (أي قوميات وأقاليم متجانسة)، بقدر ما يرجع لتباين احتياجات كل طرف ومتطلباته الاستراتيجية، ففي العصر البريطاني كان للاحتياجات السياسية والمتطلبات العسكرية للاستعمار الغربي الدور الأساس في ذلك. في حين مثلت احتياجات الأمن والطاقة العامل الأساس في رسم الخريطة الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط في عصر التفوق الأمريكي.

المبحث الثاني

الأسس والمبادئ التي يستند عليها المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير

يقوم المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير على عدة فرضيات:

- ١- أن منبع التشدد والإرهاب الذي يهدد المصالح القومية الغربية والأمن الدولي، هو منطقة الشرق الأوسط. (١٤)
- ٢- أن دواعي ظهور هذا التشدد بتلك النواحي كانت نتيجة لغياب الحرية والديمقراطية، وانخفاض مستويات التعليم وعدم الأخذ بسبل التنمية، بالإضافة إلى الأوضاع المتردية للمرأة وانتهاك حقوق الإنسان. وساهمت النواقص الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ - الحرية، المعرفة، وتمكين النساء - في خلق فرصة مؤاتية للإدارة الأمريكية لتأكيد صحة طرحها السابق. فقد أكد التقريران على أنه طالما يتزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، فإن ذلك سيؤدي بالنتيجة إلى زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، وقد حدد التقريران الوضع الحالي في منطقة الشرق الأوسط الكبير، بالاتي: (١٥)
- مجموع أجمالي الدخل المحلي لدول المنطقة اقل من نظيره في أسبانيا.
- حوالي (٤٠%) من السكان البالغين في المنطقة أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.
- سيدخل أكثر من (٥٠) مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول عام ٢٠١٠، وسيدخلها (١٠٠) مليون بحلول عام ٢٠٢٠، وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن (٦) ملايين وظيفة جديدة لامتناس هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.
- إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ عدد العاطلين عن العمل في المنطقة (٢٥) مليوناً بحلول عام ٢٠١٠.

- يعيش ثلث سكان المنطقة على اقل من دولارين في اليوم، ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون (٣%) .

- لا تشغل النساء سوى (٣,٥%) فقط من المقاعد البرلمانية في دول المنطقة، وهي نسبة متدنية جدا بالمقارنة مع الدول الأوروبية على سبيل المثال.

- عبر (٥١%) من سكان المنطقة في سن العمل عن رغبتهم في الهجرة إلى دول أخرى، والهدف المفضل لديهم هو الدول الأوروبية.

٣- أن أفضل الطرق لمواجهة تلك الأزمة، هي المضي قدما في الإصلاحات الشاملة: السياسية والاقتصادية والعلمية.

وانطلاقا مما سبق، فان اولويات عملية تنمية هذه المنطقة تتركز في ثلاثة محاور رئيسية: أولها، التنمية السياسية عن طريق تشجيع وتوجيه الدول إلى الديمقراطية والحكومات النموذجية والشرعية. وثانيها، التنمية العلمية عن طريق تأسيس مجتمعات متقدمة علميا وثقافيا، باعتبارها البنية الأساسية لإجراء التنمية السياسية والاقتصادية. وثالثها، التنمية الاقتصادية عن طريق خلق فرص اقتصادية، بالفقر والحرمان والفروق الطبقيّة الناجمة عن الجمود الاقتصادي تساهم في خلق بيئة سياسية متصلبة ومجتمع مرتبط بايديولوجية متشددة تصبح تربة خصبة لنمو الإرهاب بإشكاله المختلفة.

المبحث الثالث

اولويات السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية

تتركز اهتمامات وتحركات السياسة الخارجية الإيرانية في ثلاثة دوائر رئيسية:

١- **الدائرة الخليجية:** حيث تتطلع إيران إلى أداء دور رئيس أو (قيادي) في المنطقة، خصوصا في مجال الأمن، نظرا لان للخليج العربي بالفعل خصوصيته بالنسبة لإيران، فهي دولة شبه مغلقة تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب، بحيث تعتمد أساسا في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية، التي هي الأطول مقارنة بسواها من دول الخليج^(١٦) ، نظرا لصعوبة الحركة في المنطقة الجبلية الوعرة المطلة على ساحل خليج عمان ، فضلا عن أن الموارد النفطية الإيرانية تتركز بصفة رئيسية في منطقة عريستان (خوزستان) وفي الجرف القاري من الخليج، ثم أن الخليج هو المعبر الرئيس لنفط إيران الذي يشكل (٨٧,٢ %) من صادراتها إلى الخارج عام ٢٠٠٠. ^(١٧) ويعد بالتالي المصدر الأساس لإيراداتها المالية.

وهذا يشير إلى أن إيران بدون الخليج العربي تصبح أكثر انغلاقا، وهذه كلها تجعل من إيران اشد ارتباطا بالخليج على مستوى الأمن والمصالح. ولتأكيد هذا الترابط وردت عبادة (علي اكبر ولايتي) عندما كان يشغل منصب وزير خارجية إيران، إذ قال: (أن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الأكثر أهمية، أن هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها). ^(١٨)

٢- **الدائرة الآسيوية:** لقد اتاح انهيار الاتحاد السوفيتي ثم تفككه فرصا وأفاقا جديدة أمام إيران لتدعيم العلاقات مع الدول الإسلامية المنبثقة عنه**، التي تشترك معها في عناصر تاريخية، ثقافية، دينية، وعرقية، والتي لا معبر لها إلى المياه الدافئة آلا من خلال الأراضي الإيرانية. كما أن هناك الآمال المعقودة على نفط بحر قزوين، التي تقدر احتياطاته الافتراضية بنحو (٢٠٠) مليار برميل ^(١٩). والتي تتحول معه إيران إلى محور مركزي للطاقة في العالم بل

إلى قلب له، حيث تصبح حلقة الوصل بين أكبر مستودعين للنفط الخام في العالم (نفط الخليج و نفط بحر قزوين).

٣- الدائرة الشرق أوسطية: أن تركز اهتمامات وتحركات السياسة الخارجية الإيرانية على هاتين الدائرتين (الخليجية والآسيوية)، لا يعني بالضرورة استبعاد احتمال مشاركة إيران كقوة إقليمية لها وزنها في دائرة ثالثة أوسع (الشرق الأوسط الكبير)، في حالة تنفيذ الأفكار والمشروعات المتداولة حالياً بشأنه. لاسيما مع تزايد الاتجاهات الواقعية والمعتدلة في إيران على مستوى النخبة الحاكمة بالتزامن مع وصول التيار الإصلاحى بزعامة محمد خاتمي إلى سدة الحكم (أيار ١٩٩٧) و التجديد له لولاية ثانية (حزيران ٢٠٠١)، على نحو تحقق معه واقعيًا التخلي والتراجع عن هدف (تصدير الثورة) لصالح هدف آخر يتعلق بتعزيز الدولة الإيرانية وقدراتها الاقتصادية وصورتها ومكانتها الإقليمية والدولية. وقد تعزز هذا الرأي مع إعلان الإدارة الأمريكية عن عدم معارضتها مشاركة أي قوى إقليمية في هذا المشروع المقترح ، بما في ذلك إيران ، وسوريا ، وليبيا ، والسودان ، بشروط معينة أبرزها تغليب منطق المصالح والواقعية في سياساتها الخارجية^(٢٠). هذا الاحتمال وارد رغم تناقضه مع موقف إيران الرسمي من هذا المشروع.

المبحث الرابع

انعكاسات المشروع على الأمن القومي الإيراني

يعرف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على الحفاظ على قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية^(٢١). ويتسم الأمن القومي بخصائص عدة أهمها: النسبية، بمعنى انه لا توجد دولة تتمتع بالأمن المطلق ، وعادة ما تواجه الدول تهديدات فعلية وأخرى محتملة، وهذه التهديدات يمكن أن تكون سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية^(٢٢).

وقبل الخوض في انعكاسات مشروع الشرق الأوسط الكبير على الأمن القومي الإيراني لابد لنا من معرفة أهداف هذا المشروع ودوافعه لكي يتسنى لنا أدراك مدى تأثيراته على الأمن القومي الإيراني. أو بعبارة أخرى، ماهي أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء طرح مثل هذا المشروع بعد الظروف الدولية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والاحتلال الأمريكي للعراق ؟

تتجلى أهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط في ثلاث مصالح استراتيجية:^(٢٣)

- ١- أحكام السيطرة على مصادر النفط الممتدة من وسط آسيا إلى منطقة الخليج العربي، وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية لما يمهد لفرض الهيمنة الأمريكية على العلم بأسره.
- ٢- مكافحة الإرهاب تبعاً للمنظور الأمريكي، وهو غير مقصور على استخدام الآلة العسكرية، وإنما تؤيده السياسات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية.
- ٣- منع ظهور القوى الكبيرة (الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي)، وإخراجها من ساحة المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يتضح مما تقدم أنفاً، أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ينطوي على ماهية أمنية، لكونه جزءاً من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي،^(٢٤) والموضح للدور والأهداف التي تسعى الولايات

المتحدة إلى تحقيقها في المنطقة. إذ تزعم الأخيرة أن إيران منشأ للإسلام الثوري، أو وفقا لتعبيرها (مؤسسة التشدد الإسلامي)،^(٢٥) كما تعدها من الدول الراعية للإرهاب والجماعات الإرهابية بسبب موقفها من عملية السلام بالشرق الأوسط، ودعمها المادي والمعنوي لبعض الحركات والتنظيمات التي تضعها واشنطن في قائمة التنظيمات الإرهابية، كمنظمة حزب الله في لبنان، والحركات الإسلامية الفلسطينية التي نهضت بالمقاومة المسلحة للاحتلال (الإسرائيلي)، وتحديدًا حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ومنظمة الجهاد الإسلامي.^(٢٦) وبسبب اعتقاد الساسة الأمريكيين الراسخ في أن إيران بصدد امتلاك أسلحة الدمار الشامل، كل هذه العوامل وغيرها دفعت (جورج بوش) إلى تصنيف إيران ضمن دول محور الشر جنبًا إلى جنب مع كوريا الشمالية والعراق (قبل حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣). ومن هذا المنطلق، فإن إيران - دون أدنى شك - تحتل موقع الصدارة في أولويات هذا المشروع المسمى اصطلاحًا (بالشرق الأوسط الكبير). وإن لهذا المشروع انعكاساته التي تتراوح بين السلبية والإيجابية على إيران وأمنها القومي، يمكننا إيجاز أبرزها بالآتي:

أولاً- الانعكاسات السلبية للمشروع:

وفقا للتعريف الشامل للأمن القومي، فإن التأثيرات السلبية أو التحديات الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير على إيران يمكن بحثها في أربعة محاور، هي:

١ - التحدي العسكري:

إذا ما عرفنا أن إحدى الدوافع الأساسية لهذا المشروع هو محاربة الإرهاب، ومواجهة الدول المارقة والحيلولة دون حصولها على أسلحة الدمار الشامل، ومناهضة الإسلام السياسي، وحماية امن (إسرائيل). فإن إيران وفقا لتلك الرؤية، ستكون معرضة لاستخدام الحل العسكري الأمريكي ضدها. وقد تعزز هذا السيناريو بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لاسيما بعد تبني الإدارة الأمريكية لاستراتيجية (الدفاع الوقائي)، التي تتيح لها تنفيذ وتوجيه عمل عسكري انتقامي ضد أي دولة أو جماعة في نطاقها يشتبه بأنها تدعم الإرهاب بأي شكل من الأشكال، وتشكل خطرا أنيا أو مرتقبا على امن الولايات المتحدة ومصالحها في العالم.^(٢٧) وقد أكد هذا التوجه التقرير

الذي نشرته مجلة (نيويورك) الأمريكية في مطلع شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥ لمحورها (سيمور هيرش)، الذي أشار فيه إلى أن إيران ستكون الهدف المقبل للحرب الأمريكية ضد الإرهاب بعد أفغانستان والعراق، مستندا في ذلك إلى معلومات استقاها من مصادر رفيعة المستوى بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ووزارة الدفاع والبنتاغون. (٢٨)

ومن منطلق منظومة الولايات المتحدة الأمنية ، تسعى الأخيرة إلى تصوير إيران أمام المجتمع الدولي على أنها تمثل تهديدا على أمنها وعلى امن العالم ، بتوجيه اتهامات عدة إليها، من قبيل : رعايتها للإرهاب، ومساعدتها الحثيثة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، ومعارضتها عملية السلام بالشرق الأوسط ، وانتهاكها لمعايير حقوق الإنسان، واعتبارها مركزا لنمو الميول الإسلامية المتشددة. (٢٩) فإذا ما نجحت الولايات المتحدة في إقناع الرأي العام العالمي بهذه الادعاءات، فلن يكون بمقدور إيران آنذاك تقليص حجم المخاطر الأمنية والعسكرية التي ستواجهها بالأساليب السياسية المعتادة.

٢ - التحدي السياسي:

كما هو معلوم، فإن من أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير تعميم تجربة النظم السياسية الليبرالية في الشرق الأوسط، وهذا بلا شك له أبعاد متعددة ستعمل على إضعاف الأمن السياسي لإيران، وذلك للأسباب التالية:

أ- أن عملية ديمقطة الشرق الأوسط والتعريف الليبرالي للديمقراطية يرتبط بشرعية النظام السياسي، وفي هذه الحالة قد تكون كافة المؤسسات والإدارات الحكومية داخل النظام السياسي الإيراني عرضة للتغير، نظرا لكونها مغايرة للديمقراطية الليبرالية، فالمؤسسات التابعة للمرشد الديني الإيراني ومجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام، جميعها تعتبرها الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، من المؤسسات المعينة، وجميعها تابعة من الإيديولوجية الإسلامية وليست من الليبرالية السياسية، ومن ثم فهي تتعارض مع الديمقراطية من وجهة النظر الأمريكية. (٣٠)

ب- محاولة التصدي للفكر السياسي الإسلامي المغاير للفكر السياسي الليبرالي، وهذا في حد ذاته تهديد لاستمرارية النظام السياسي الإيراني القائم، الذي يستقي أسسه السياسية من الإيديولوجية الإسلامية.^(٣١) ومن ثم تسعى الإدارة الأمريكية لتغيير النظام الإيراني أما عن طريق التدخل الخارجي، أو عن طريق زيادة أزمات إيران الداخلية سواء من خلال مساندتها للجماعات والعناصر السياسية المعارضة للنظام في الداخل والخارج، أو من خلال محاولة خلق فجوة بين النظام القائم والشعب الإيراني، وأضعاف الروح القومية. كل ذلك وغيرها كثير تأتي في سياق التحركات الأمريكية التي تتخذها في إطار مشروعها المقترح للإصلاح والديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير.^(٣٢)

وفي السياق ذاته، جاءت تحركات الإدارة الأمريكية والكونغرس من أجل أحداث تغيير في إيران من الداخل من خلال دعم قوى المعارضة في إيران وخارجها، من ذلك القانون الذي أصدره الكونغرس الأمريكي في شهر تموز / يوليو ٢٠٠٤ باسم (قانون حرية ودعم إيران) بهدف الإطاحة بالنظام السياسي الحاكم في إيران، والذي يحصل الرئيس الأمريكي بموجبه على مبلغ (١٠) ملايين دولار كدفعة أولى لدعم جماعات المعارضة الإيرانية المؤيدة لإقرار الديمقراطية في إيران.^(٣٣)

٣- التحدي الاقتصادي:

يقصد بالأمن الاقتصادي القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.^(٣٤) وبشكل ما يمكن لمشروع الشرق الأوسط الكبير أن يهدد هذا الأمن، ولاسيما في حالة تبني الإدارة الأمريكية لاستراتيجية العقوبات الاقتصادية ضد إيران، كرد فعل استباقي لعرقلة المساعي الإيرانية لحيازة السلاح النووي، ولإجبارها على انتهاج احد خيارين: أما التخلي عن طموحاتها النووية وتبني سياسات أكثر واقعية واعتدالا من وجهة النظر الأمريكية، أو تضيق الخناق على النظام السياسي القائم تمهيدا لإسقاطه واستبداله بنظام آخر يكون أكثر استجابة للمصالح الأمريكية.

وتزداد مخاطر تهديد الأمن الاقتصادي لإيران إذا ما علمنا أن الاقتصاد الإيراني يعتمد بشكل أساسي على عوائد الصادرات النفطية، التي تسهم بنحو (٨٧,٢ %) من إجمالي الصادرات

الإيرانية عام ٢٠٠٠^(٣٥) ومثل هذا الوضع يضعف الاقتصاد الإيراني ويفاقم مشكلاته إذا ما صحت التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية ضد إيران، مع كل ما تتركه تلك العقوبات من آثار سلبية على مجمل الحياة الاقتصادية وعلى مستوى معيشة المواطن الإيراني العادي.

وعلى صعيد آخر ذا صلة، فإن التحدي الاقتصادي قد يتخذ بعدا سياسيا أيضا، إذ أن عدم الاستجابة للمتطلبات الأساسية للمواطنين قد يسفر عن تزايد مشاعر السخط مما يقلص من مشروعية النظام، ومن ثم فإن تحقيق الأمن الاقتصادي يعد من أهم أهداف الأمن القومي الإيراني.

٤ - التحدي الاجتماعي:

إن التحدي الآخر المهم الذي يواجه الأمن القومي الإيراني من مشروع الشرق الأوسط الكبير، هو مسألة الأمن الاجتماعي أو الهوية الإيرانية، فقدرته الشعب الإيراني على المحافظة على الثقافة واللغة والمذهب والعادات والتقاليد الإيرانية هي المؤشر للأمن الاجتماعي، وبالتالي فإن أي تحولات في هذه العناصر السابقة قد تعرض الأمن القومي الإيراني للمخاطر والتهديدات.

أن البدء في تنفيذ هذا المشروع يعني أن الأمن الاجتماعي الإيراني أو الهوية الإيرانية يواجهان تحديا كبيرا، نظرا لكون محاربة العقائد والأفكار الإسلامية في مجتمعات الشرق الأوسط هي إحدى مرتكزات هذا المشروع، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تغيير القيم والثقافة السائدة لدى القومية الإيرانية التي تختلف عن ثقافتها وقيمها الليبرالية.^(٣٦) وذلك من خلال تشتيت وبث الفرقة بين النسيج الإيراني الواحد، عن طريق تحفيز الأقليات والقوميات الإيرانية المختلفة للمطالبة بحقوقهم السياسية والثورة على النظام السياسي القائم، مستغلة حالة التعددية العرقية التي يمتاز بها المجتمع الإيراني، إذ تشير الإحصائيات المتوافرة إلى وجود انقسامات عرقية عميقة الجذور في تركيبة القوة البشرية الإيرانية، إذ يشكل الفرس من هذه التركيبة حوالي (٥١%) فقط، بينما يشكل الأذربيجانيون (٢٤%)، والأكراد (٧%)، والعرب (٣%)، والبلوش (٢%)، هذا فضلا عن التركمان (٢%)، والجيلاك والمازندران (٨%)، واللور (٢%)، والأعراق الأخرى (١%).^(٣٧)

أن نجاح الإدارة الأمريكية في مساعيها تلك بالقطع سيؤثر على وحدة وسلامة الأراضي الإيرانية ومستقبل نظامها السياسي القائم ، مما يجعل هذا المحور والتحدي ليس تهديدا على الأمن الاجتماعي لإيران فحسب ، وإنما تهديدا لكافة الإبعاد الأمنية الأخرى .

ثانيا- الانعكاسات الايجابية للمشروع:

يمكن أن يفرز مشروع الشرق الأوسط الكبير نتائج ايجابية على إيران وأمنها القومي بجانب نتائج السلبية، يمكننا أن نستعرضها في محورين رئيسيين، هما:

١ الانعكاسات على المستوى الداخلي:

أن إيران يمكنها عبر المحاور الثلاثة لمشروع الشرق الأوسط الكبير، وهي التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعتمد على خصوصياتها النابعة من نفس هذه المحاور لدرء التهديدات الأمنية المفروضة عليها. ففي مجال الإصلاحات السياسية، نجد مع غلبة مقولة الديمقراطية و(السيادة الشعبية) في إيران^(٣٨)، فرصة منقطعة النظير لنظامها السياسي لتحقيق أمنها القومي، ذلك لان الاستفادة من وجود تجارب ديمقراطية في إيران يحبط كافة السياسات والمحاولات الأمريكية سواء العسكرية أو غير العسكرية تجاهها لانتفاء المبرر أو الذريعة لذلك.

أما على الصعيد الاقتصادي، فيمكن لإيران أن تستثمر كافة امكاناتها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي في حال تأسيس منطقة للتجارة الحرة بالمنطقة، للحصول على أسواق جديدة وبالتالي زيادة صادراتها ومدخيلها من العملة الصعبة. كذلك، فان انضوائها في ظلال الشرق الأوسط الكبير يهيء كافة الظروف لإيران لجذب الاستثمارات الأجنبية التي هي في أمس الحاجة إليها لحل مشاكلها الاقتصادية المستعصية.

وعلى الصعيد الثقافي، يمكن لإيران أن تستفيد من الفرص المناسبة التي قد يوجد لها هذا المشروع من اجل ممارسة دور ريادي على الصعيد الإقليمي والدولي، من خلال استثمار حضارتها العريقة وتاريخها الطويل، في دعم مشروعها الثقافي (للحوار بين الحضارات)، الذي يستند إلى منطقتي أخلاقي يتمثل في الدعوة للتخلي عن الإرادة المبنية على القوة والتمسك بالإرادة القائمة على الإقناع والتفاهم، بما يؤدي إلى التعاضد والتالف والمحبة بين حضارات العالم

مجتمعة. وقد ابرز الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) في كلمته التي ألقاها بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠ هذه الرؤى، مؤكدا أهمية الموقع المتميز لإيران كهزمة وصل بين أقصى آسيا والشرق الأوسط واسيا الوسطى وشبه الجزيرة الهندية من جهة، وأوربا من جهة أخرى، مما جعل تذوق الثقافات خاصة إيرانية وعكس قدرة المجتمع الإيراني على دمج مختلف الروافد الحضارية داخل الثقافة الإيرانية واقتباس وانتقاء العناصر الملائمة للموروث الثقافي الإيراني، مع التأكيد على أن الإسلام هو المصدر الرئيس للثقافة والفكر في إيران. (٣٩)

٢ الانعكاسات على المستوى الخارجي:

إضافة للانعكاسات الايجابية التي يمكن أن يحققها مشروع الشرق الأوسط الكبير على الصعيد الداخلي، فهناك أيضا الانعكاسات الإقليمية والدولية، وجميعها يساعد في النهاية على دعم كافة عناصر البيئة الأمنية لإيران، وأولى هذه الفرص تحقيق الأمن الإقليمي الذي قد ينشأ من عملية ديمقراطية الشرق الأوسط، إذ أن زيادة الاستقرار الخارجي للمحيط الإيراني يتبعه زيادة في أمنها العسكري، فما أكثر التجارب العملية التي أثبتت مدى تهديد الأمن القومي لإيران ودول مجلس التعاون الخليجي من قبل الأنظمة غير الديمقراطية والدكتاتورية المجاورة، ولعل أحداث حربي الخليج الأولى والثانية لازالت عالقة بذاكرة سكان دول المنطقة. وبالمقابل فان استقرار الأنظمة الديمقراطية في المنطقة يقلل ميول التعدي والعنف، كما يساعد على وجود عوامل مشتركة في التعاون الجماعي لدول المنطقة من اجل التصدي لأي تهديدات خارجية، هذا إلى جانب عملية التنمية الاقتصادية والتجارة الحرة بالمنطقة التي تزيد من عملية التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. وفي هذه الحالة، ستحتل إيران موقعا إقليميا بما لديها من امكانات جيواقتصادية وجيواستراتيجية، مما ينعكس بالإيجاب على تعزيز امن دول المنطقة بمن فيهم إيران.

ومن جانب آخر، فان انضواء إيران تحت لواء الشرق الأوسط الكبير قد يتوافق مع الاستراتيجية التي تبنتها إيران في عهد الرئيس (محمد خاتمي)، والتي يطلق عليها اصطلاحا (باستراتيجية التوافق) وما تلاها من الاتجاه نحو إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والسياسية وتبني برنامج إصلاح اقتصادي وسياسي، حيث بات من الواضح إن أحداث هذه التغييرات على

المستوى الداخلي والخارجي هو الأنسب للاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول العالمي نحو العولمة والتكتلات الإقليمية والحفاظ على المصالح القومية في الوقت نفسه. (٤٠)

وفي إطار هذه السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة بدت الملامح الإيرانية الإيجابية أكثر وضوحاً والتي جعلتها تبدو دولة أكثر ديناميكية عن ذي قبل وأكثر مصداقية . وكانت تلك المرحلة الجديدة في السياسة الخارجية الإيرانية فرصة عظيمة لعدد كبير من الدول اغتمتها من أجل إقامة جسور المودة مرة أخرى مع إيران، وفي الوقت نفسه قامت إيران باستغلال هذه الفرصة من أجل كسر حاجز العزلة الدولية وإقامة علاقات تعاون على مختلف المستويات سواء كانت اقتصادية أو تجارية أو ثقافية أو سياسية.

الخاتمة

يقودنا التحليل السابق إلى النتائج والاحتمالات التالية :

١- ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالرؤية الاستعمارية لمصالحها الاستراتيجية، وبتصورها لإعادة صياغة وتركيب المنطقة منذ القرن الماضي وحتى اليوم، ومن ثم جمع المفهوم بين الجغرافيا والسياسة، وان كانت دلالاته الجغرافية ليست مستقرة، حيث تذبذبت بين الاتساع والضييق حسب المصالح الاستعمارية.

٢- يمثل مفهوم الشرق الأوسط بمعناه الواسع/ الجديد جزءا كبيرا من منطقة الارتطام التي يمكن أن ينطبق عليها رؤية الجغرافي الإنكليزي (السير هالفورد. ج ماكندر) منذ أوائل القرن الماضي للصراع بين قوى البر وقوى البحر للسيطرة على العالم، ولأن هذه المنطقة ارض الصدام والمعركة وجسر العبور لطرفي الصراع، فهي بين فكي كمامشة، وهي ضحية موقعها الجغرافي، وهو ما يسهل المهمة الأمريكية للانقضاض عليها والعبور منها للانفراد العالمي أيضا.

٣- أن أطلق الإدارة الأمريكية مبادرة (الشرق الأوسط الكبير) بعد احتلال أفغانستان ومن ثم العراق، ماهي إلا خطوة ثالثة من أجل تطبيق الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر

من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١، التي تأسست في جوهرها على ما سمي (بعقيدة بوش)، التي استندت على رؤية إيديولوجية للواقع الدولي لا تأخذ في الاعتبار هذا الواقع كما هو، وإنما الواقع المتصور أو المتخيل، فمنذ قدوم إدارة بوش انصرف الحديث في واشنطن عن (التعاون الدولي)، و (الالتزام البناء)، و (المجتمع الدولي)، إلى الحديث عن (تغيير النظم)، و (الحرب الوقائية أو الاستباقية)، و (التفوق الأمريكي).

٤- أثبتت الدراسة أن لمشروع الشرق الأوسط الكبير انعكاسات سلبية على إيران وأمنها القومي في حالة أحكام الإدارة الأمريكية لكافة التحديات الداخلية والخارجية على إيران، وتوريطها سياسيا من خلال إظهارها للرأي العام الدولي في شكل من يعمل ضد تيار الإصلاح العام الذي بدأ يتخذ اتجاهها دوليا. وتتعرض هذه التحديات والمخاطر في حالة عدم محاولة إيران البحث عن حل يعالج ثغراتها الأمنية وتبني مشروع إصلاح يدمج بعض الأفكار الأمريكية التي تدعي أن نظام الحكم في طهران مستبد ويفتقد للشرعية.

٥- يمكن للحكومة الإيرانية تبني مجموعة من الإجراءات والإصلاحات على الصعيد الاقتصادي التي ربما قد تؤدي إلى تجاهل الغرب نسبيا البطء المتوقع في عمليات الإصلاح السياسي، الذي لا يمكن أن تنكره القيادة الإيرانية، لكنها تريد تطبيقه بما يتواءم مع حساباتها الداخلية ويقلل من الخسائر المتوقعة في حالة زيادة المعارضين له.

٦- يمكن للنظام السياسي في إيران الخروج بأقل خسائر ممكنة من إشكاليات الإصلاح الخارجي، من خلال تعزيز التعاون مع عدد من دول المنطقة، والعمل على التنسيق لطرح مبادرات مشتركة توقف زحف المشروعات الغربية التي استثمرت الفراغ الاستراتيجي في المنطقة، وتستند هذه الفكرة (التعاون والتنسيق) إلى عاملين: أولهما، التحسن الواضح في علاقات إيران الإقليمية. وثانيهما، ارتفاع مؤشرات القلق الجماعي في الأوساط العربية والإسلامية من مشروعات الإصلاح، والاقتناع بان الحل الأمثل يكمن في التكاتف لمواجهة عمليا عبر اتخاذ زمام المبادرة من الداخل.

٧- أثبتت الدراسة أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لن يكون كله موضع تصادم أو مواجهة بين طهران وواشنطن، فالجوانب الاقتصادية فيه تتوافق مع التوجهات الاقتصادية الإيرانية الحالية،

بل ربما تلبي بعض تطلعات اقتصادية تسعى طهران جاهدة منذ سنوات للوصول إليها وتعوقها الاعتبارات السياسية، وبرزت هذه المسائل تشجيع القطاع الخاص، وفتح الباب أمام شركات وكيانات ومؤسسات اقتصادية لزيادة الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى الحد من البطالة وتفعيل دور الشباب.

٨- وأخيراً، فإن طرح الإدارة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير باعتباره جزءاً من استراتيجيتها القومية لمواجهة الإرهاب، يمكن أن يخلق كثيراً من الفرص لتحقيق الأمن القومي الإيراني، في حال تبنيها للمحاور التالية:

أ- الاستمرار في التنمية والإصلاح السياسي في إطار الدستور، بهدف دعم مبدأ (الديمقراطية الدينية)، والمحافظة على شرعية النظام السياسي الحاكم .

ب- دعم المجتمع المدني ورعاية الحقوق والحريات الفردية وحرية الأقليات التي نص عليها الدستور الإيراني.

ج- إجراء عملية التنمية الشاملة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة في المناطق المحرومة للحيلولة دون ظهور الميول المناهضة.

د- الارتقاء بالروح القومية، بمعنى كسب التأييد الشعبي للسياسات الحكومية وزيادة الثقة في مواجهة التهديدات الأجنبية.

هـ - إيجاد روابط ومصالح إقليمية مشتركة عن طريق زيادة التضامن الاقتصادي والأمني بين دول المنطقة.

و- اجتذاب الثقة الدولية عن طريق تبني سياسات برجماتية معتدلة، والابتعاد عن الميول الثورية والسياسات المندفعة غير المحسوبة.

هوامش البحث ومراجعته:

* يشير (الشرق الأوسط الكبير) وفقا للمشروع الأمريكي إلى الدول العربية، إضافة إلى إيران وتركيا و(إسرائيل) وأفغانستان وباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى - بحر قزوين. للتفاصيل، ينظر: عبد الله الأشعل، مشروع الشرق الأوسط الكبير. . . مشروع قديم في آنية جديدة، شؤون سياسية، موقع إسلام أون لاين. نت، ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٤، ص٢. في: ([islam online. net](http://islamonline.net)) -

1-jennifer L. windsor, Promoting Democratization can combat terrorism, The Washington quarterly, vol.26, No.3, summer 2003, P.4.

2- Ibid , P.4.

٣- صحيفة باز تاب (الصدى)، طهران، في ٢٠ / ١ / ٢٠٠٥.

٤- طراد حمادة، تحديات الإصلاح والتنمية: النظام الدولي والشرق الأوسط الكبير، الطبعة الأولى، دار الحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٠٦ .

٥- مهدي بزر كان، (خرازي: مشروع الشرق الأوسط الكبير يمهّد لسيطرة الكيان الصهيوني)، في : ([WWW.alquma . net](http://WWW.alquma.net)) -

٦- جلال عبد الله معوض، الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة، مجلة شؤون عربية، العدد (٨٠)، القاهرة، كانون الأول ١٩٩٤، ص ١٤١ .

٧- جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، الطبعة الرابعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٦ .

8-Yusif A. sayigh , The Arab Economy- past performance and future prospects , oxford university press , 1982, P.121.

٩- مجدي رياض، الشرق الأوسط: من الاستعمار التقليدي إلى التعريف الأمريكي، شؤون سياسية، موقع إسلام أون لاين. نت، ١٧ / ٤ / ٢٠٠٤، في: ([islam online. net](http://islamonline.net)) -

١٠- المصدر نفسه.

11-james A. Russell , Searching for past – Saddam regional Security Architecture, Middle East Review of International Affairs ,vol.7, No.1, March 2003, P.1.

١٢- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (الشرق الأوسط في استراتيجية إدارة جورج بوش)، في: التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١. في: (<http://www.ahram.org.eg/acpss/>) .

١٣- مجدي رياض، المصدر السابق.

14- David Aaron , Three years After-Next Steps in the war on Terror , Rand's publication Data base , 2005,P.2.

١٥- حسب ما تضمنه المشروع الأمريكي (للشرق الأوسط الكبير) المقدم إلى قمة الدول الثماني الصناعية المنعقدة في الولايات المتحدة (حزيران/ يونيو ٢٠٠٤) . للتفاصيل، ينظر:

- طراد حمادة، المصدر السابق، ص ١٩٤.

- صحيفة الحياة، لندن، في ١٣ / ٢ / ٢٠٠٤.

١٦- يبلغ طول الساحل الإيراني على الخليج العربي (١٢٠٠كم) بنسبة (٣٦%) من إجمالي السواحل الخليجية، تليها الإمارات العربية المتحدة بساحل طوله (٨٠٠كم) بنسبة (٢٤%) ، ثم العربية السعودية بساحل طوله (٥٥٠كم) بنسبة (١٦%) ، وتتبعها قطر بساحل طوله (٣٨٠كم) بنسبة (١١%) ، فالكويت (٢٠٠كم) بنسبة (٦%) ، ثم البحرين (١٣٠كم) بنسبة (٤%) ، أما عمان فان سواحلها الأساسية خارج الخليج العربي ولا يزيد طول الساحل العماني المطل على مضيق هرمز عن (٩٠كم) بنسبة (٢,٦%) ، أما اقل الدول في طول ساحلها الخليجي ، فهو العراق الذي لا يزيد طول ساحله عن (١٥كم) بنسبة (٠,٤%). للتفاصيل، ينظر: عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١٤) ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ٣٣.

١٧- وحدة الدراسات، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، الطبعة الأولى ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، الشارقة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٨٢ .

١٨- نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ١٦.

** من بين الجمهوريات المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي توجد ست جمهوريات إسلامية، تقع خمس منها في آسيا الوسطى: هي أوزبكستان، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وتركمنستان، وواحدة في القوقاز: هي أذربيجان.

١٩- هناك تقديرات أخرى لنفط منطقة بحر قزوين، فطبقا لتقديرات وكالة الطاقة العالمية يوجد في المنطقة ما بين (١٥ - ٤٠) مليار برميل عام ٢٠٠٠. للتفاصيل، ينظر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، (تساؤلات حول مصالح القوى في بحر قزوين) ، مختارات إيرانية ، السنة (٢) ، العدد (١٨) ، القاهرة، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٣٥.

٢٠- صحيفة الحياة، المصدر السابق.

٢١- عبد المنعم المشاط، الإطار النظري للأمن القومي العربي، في: الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٨.

- ٢٢- ارمين ارمني، عضوية روسيا في حلف الناتو والأمن القومي الإيراني، مجلة راهبرد (الاستراتيجية)، العدد (٣١)، طهران، ربيع ٢٠٠٤، ص ١.
- ٢٣- نادية مصطفى، الدور المصري والتركي في ظلال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة: شيرين حامد فهمي، شؤون سياسية، موقع إسلام أون لاين. نت، ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٤، ص ٢. في: ([islam online. net](http://islam.online.net))
- 24- john Lewis Gaddis, Grand Strategy In The second Term, foreign Affairs, vol. 84,No.1, january / february 2005,P.2-3.
- 25-Mahmood Sariolghalam,Under Standing Iran – Getting past Stereotypes and Mythology, The Washington quarterly,vol.26,No.4, Autumn 2003,P.6.
- 26- Ibid , P.7.
- ٢٧ - محمد سعيد طالب، حروب الولايات المتحدة الأمريكية الاستباقية، مجلة اتحاد الكتاب العرب، السنة السادسة، العدد (١٨ - ١٩)، دمشق، ربيع - صيف ٢٠٠٣، في:
- <mailto:aru@net.sy>
- ٢٨ - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (إيران: هيمنة المحافظين مجددا) ، في: التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٥ ص ١٠. في: (<http://www.ahram.org.eg/acpss/>) -
- 29-Christopher De. Bellaigue, Think Again: Iran, foreign policy, May/ june 2005, P.3.
- 30- Ibid , P.5.
- 31-Richard N. Haass, Regime change and its Limits, foreign Affairs, vol. 84,No.4, july / August 2005, P.5-6.
- 32- john Lewis Gaddis, Op.Cit.,P.7.
- ٣٣- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (إيران: هيمنة المحافظين مجددا) ، مصدر سابق، ص ٩.
- ٣٤- مجدي صبحي، البعد الاقتصادي للأمن القومي العربي، في: الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٤٨٩.
- ٣٥- وحدة الدراسات، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، المصدر السابق، ص ٢٨٢.
- 36- Richard N. Haass, Op.Cit.,P.10.
- 37-Anthony H. cordesman and Ahmed s. Hashim, Iran Dilemmas of Dual containment, west view press, colorado, 1997,P.89.

٣٨- لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، ينظر: عبد المالك سالم، تساؤلات حول حقيقة الديمقراطية في إيران، مختارات إيرانية، السنة (٢)، العدد (١٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٤ - ٤٥.

٣٩- وليد عبد الناصر، خاتمي وحوار الحضارات، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد (١٠)، القاهرة، مايو ٢٠٠١، ص ٦٦.

٤٠- كيهان برزيجار، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية - السعودية، مختارات إيرانية، السنة (١)، العدد (١٠)، مركز الأهرام للدراسات والبحوث السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مايو ٢٠٠١، ص ٢٣.